الأمم المتحدة

A/ES-10/617–S/2014/128

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تلقيت تعليمات من حكومة دولة فلسطين بأن أوجه انتباهكم على الفور إلى تصاعد أعمال العدوان والاستفزاز والتحريض التي تقوم بها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة، ولا سيما في الحرم الشريف، الذي يضم حرم المسجد الأقصى. فالتوترات تتزايد بشكل كبير في سياق إصرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مواصلة أعمالها العدائية وغير القانونية في هذه البقعة المقدسة. وأعمال من هذا القبيل تقوض الوضع الهش للغاية على أرض الواقع، مما يهدد بزيادة تأجيج الحساسيات الدينية، وإشعال فتيل جولة أخرى من أعمال العنف، وعرقلة مفاوضات السلام الجارية حاليا.

وفي هذا الصدد، يواصل المتطرفون الإسرائيليون، بمن فيهم مسؤولون حكوميون يمينيون، التحريض على انتهاك حُرمة الحرم الشريف ويحاولون القيام بذلك. ففي هذا اليوم، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مجمع الحرم مرة أخرى، وهجمت على المصلين الفلسطينيين بالرصاص المغطى بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع فجرحت وألقت القبض على عدة مصلين. وقد ارتُكب هذا العدوان في خضم تهديدات المتطرفين اليهود بانتهاك حرمة المجمع ورفع الأعلام الإسرائيلية فيه في سياق مناقشة استفزازية بدأت في الكنيست الإسرائيلي

040314 030314 14-24699 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ترمي إلى فرض السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف. ولا بد من الإشارة إلى أن من حرض على هذا العمل المدان وغير المشروع هو نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي موشي فيغلين، العضو في حزب رئيس الوزراء، والذي دخل مؤخرا الحرم الشريف تحت حراسة عسكرية إسرائيلية وأدلى بتصريحات استفزازية بشأن المسجد الأقصى، وتلك مسألة خطيرة قد وجهنا الانتباه لها في رسالتنا المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ (A/ES-10/616-S/2014/118).

ومن الواضح أن هذه الأعمال المتهورة تهدف إلى تأكيد السيطرة الإسرائيلية بصورة غير قانونية وبالقوة على قلب القدس الشرقية المحتلة، التي هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ والتي تشكل عاصمة دولة فلسطين، والتي مازال ضمُّها من جانب إسرائيل غير معترف به ومدانا في جميع أرجاء العالم. وإننا نشدد أيضا على أن هذه البقعة المقدسة، التي تشكل أول قبلة للإسلام وثالث أقدس بقاعه، مازالت تحت إشراف الأوقاف الإسلامية ونشير إلى الدور الخاص الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية في ما يتعلق بالأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة.

وعلاوة على ذلك، نشير إلى قرارات الأمم المتحدة المتعددة ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) و ١٠٧٣ (١٩٩٦) التي لا تزال صالحة تماما ويجب أن تُحترم احتراما كاملا من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. ونشير بوجه خاص إلى بيانات مجلس الأمن المتكررة بشأن عدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الطابع العمراني لمدينة القدس وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي ووضعها، وتدعو إلى إلغاء جميع هذه التدابير، وإلى الامتناع عن اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية، وإلى التقيد بالالتزامات القانونية في هذا الصدد، بما في ذلك وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

وإننا ندعو مجلس الأمن إلى إيلاء اهتمام عاجل لهذه المسألة البالغة الأهمية وإلى أن يعمل على الالتزام بواجبه المنصوص عليه في الميثاق في ما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. ومن الواضح أن أعمال التحريض والاستفزاز والعدوان الإسرائيلية هذه موجهة عمدا لإثارة حساسيات الفلسطينيين والعرب والمسلمين ويمكن أن تؤدي إلى عواقب شديدة الخطورة وواسعة الانتشار للغاية. وتتسبب هذه الأعمال التي تستوجب الإدانة في زيادة حدة التوتر وتهدد بزعزعة الوضع بالكامل على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، تساهم هذه الأعمال في تقويض مفاوضات السلام الحالية، التي تجري في ظل وساطة الولايات المتحدة الأمريكية بدعم من المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي بأسره، وتهدف إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحل القائم على وجود دولتين والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للتراع الفلسطيني – الإسرائيلي، التي يقع في صلب التراع العربي – الإسرائيلي.

ولا يمكن للمجتمع الدولي، الذي أيد منذ أمد طويل الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والإطار المرجعي المعروف جيدا المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، أن يقف مكتوف الأيدي وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تستهزئ بالقانون الدولي وتقضي على هذه الفرصة الصغيرة التي ما زالت متاحة لبلوغ ذلك الحل. وفي هذا المنعطف الحاسم، على الجميع أن يعملوا بروح المسؤولية والضمير على معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية والخطورة بالنسبة لفلسطين والعالم العربي والأمة الإسلامية من أجل إنقاذ آفاق إحلال السلام.

وكما ذكر اليوم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، في إحاطته المقدمة إلى مجلس الأمن، ”في ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط نحن على عتبة لحظة حاسمة“. وعلى المجتمع الدولي، وفي المقام الأول أعضاء مجلس الأمن والمجموعة الرباعية وفقا للمسؤولية التي قطعوها على أنفسهم لتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم، أن يتحرك على الفور لمطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع انتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووقف جميع أعمال الاستفزاز والتحريض ضد الشعب الفلسطيني وأماكنه المقدسة، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، والالتزام بالفعل بالسير على طريق السلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الـ ٤٨٥ السابقة بشأن الأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ (A/ES-10/616-S/2014/118) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأرجو ممتنة تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء **عبد الهادي ناصر**
القائمة بالأعمال بالنيابة